مستقبل منظمة الأوبك في ظل التحولات الاقتصادية والجيوسياسية الدولية الراهنة

The future of OPEC in the current economic and geopolitical transitions era

د/ محمد كريم خيدر

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)

Kheder_karim@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/05/18 تاريخ القبول للنشر: 2021/05/24 تاريخ النشر: 2021/06/04

ملخص:

أول شيء يلاحظه الباحث عند دراسته لموضوع مستقبل منظمة الأوبك، هي الوجهة الغامضة التي تتجه إليها هذه المنظمة، ففي الظرف الحالي الذي تعيشه المنظمة قد يصبح كل شيء ممكن فيما يخص مستقبلها، بحيث انطلاقا من معطيات السوق النفطية على الخصوص والسوق الطاقوية العالمية على العموم، وكذا السياق الجيوسياسي العالمي والأوضاع داخل المنظمة، فإن منظمة الأوبك يحوم حولها خطر الزوال إذا لم تتحرك بوعي وواقعية لمواجهة تلك الأخطار، في المقابل هناك عدة مؤشرات تبعث إلى التفاؤل حول مستقبل المنظمة، بالتحديد بقائها كإطار يجمع الدول المصدرة للنفط ويحمي مصالحها في السوق – سعر مقبول للنفط -، مستغلة عدم قدرة فواعل أخرى في السوق الدولية لبناء أطر أو منظمة تلعب دور الأوبك في إحداث التوازن في السوق النفطية بما يكلف مصالح المنتجين والمستهلكين معا وعدم اتجاه هذه السوق إلى الفوضى، كما أن منظمة الأوبك كانت ومازالت أداة من أدوات إدارة العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية (التعاون، التنافس والصراع).

الكلمات المفتاحية: منظمة الأوبك، النفط، السوق النفطية الدولية، الدول المستهلكة للنفط، التحولات الاقتصادية الدولية، التحولات الجيوسياسية الدولية، أوبك بلاس، مستقبل.

Abstract:

the first observation that we concluded about the OPEC that the future of this organization in unknown , and the current conditions is characterized by an energetic and oil markets ambiguity that have a direct link with geopolitical variables and the balance of power within the organization. in this era the OPEC is faced the danger of the collapse if their members don't act with wise. however there are some optimistic indicators about the future of this organization likewise its continuity as defender of exporting oil countries interests, and exploiting the opportunities in lack of other actors which aims to create a new organization. and also the need of international oil markets to keep an organized markets far from anarchy which is available in OPEC.

key words: OPEC, Oil, The international oil market, Oil-consuming Countries, International economic transitions, International geopolitical transitions, OPEC +, a future.

1.مقدّمة:

بعد نضال طويل استطاعت مجموعة من الدول المنتجة للنفط - من دول الجنوب - التكتل وتأسيس منظمة تدافع عن مصالحها في مواجهة الاحتكار النفطي للدول المستهلكة وشركاتها النفطية الكبرى، تحت اسم منظمة الدول المصدرة للنفط " **أوبك OPEC** (Organization of Petroleum Exporting Countries)"، هذه المنظمة التي انتهجت إستراتيجية بعيدة المدى هدفت من خلالها إلى استعادة سيادتها على مقدراتها النفطية، وترسيخ وجودها ومكانتها في الساحة النفطية الدولية كفاعل أساسي، وهي لازالت إلى يومنا هذا تقاوم وتصارع من أجل بقاءها وفرض وجودها، بالرغم من المصاعب والتحديات الجديدة التي تواجهها.

وبغية إدراك هذه التحديات التي تهدد وجود هذه المنظمة وفهم الصراع الحقيقي الذي يحدث من أجل السيطرة على النفط وتجارته في الأسواق العالمية، نطرح الإشكالية الآتية:

أي مستقبل ينتظر منظمة الأوبك في ظل المعطيات والتحولات الاقتصادية والجيوسياسية الجديدة التي تمس الساحة النفطية الدولية ؟

إنه عندما يتعلق الأمر بمثل هذه المواضيع، فإنه لا يكفي التحليل بمنطق الاقتصاد والسوق- وإن كان ظاهره كذلك - فلا بد من الأخذ بمنطق السياسة والدول. فالأمر يتعلق بحسابات ومصالح اللاعبين أو الفاعلين في السوق النفطية الدولية على الخصوص، وفي إدارة العلاقات السياسية الدولية على العموم.

لذلك وجب علينا النظر لمشكلتنا البحثية بمقاربة شاملة: مقاربة اقتصادية تخص معطيات السوق النفطية العالمية، وكذلك مقاربة جيوسياسية تسمح لنا بإدراك وفهم الرهانات المحيطة بمنظمة الأوبك والتحديات التي تواجهها

وقد قمنا بتقسيم هذه الورقة البحثية إلى العناصر الآتية:

- نبذة مختصرة عن منظمة الأوبك.
- منظمة الأوبك وخطر الزوال ؟
- منظمة الأوبك منظمة لم تنتهي ؟

2. نبذة مختصرة عن منظمة الأوبك:

تعتبر منظمة أوبك منظمة حكومية دائمة، أسست يوم 14 سبتمبر 1960 من طرف خمس دول هي: إيران، العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية وفنزويلا، خلال المؤتمر التأسيسي المنعقد ببغداد في الفترة الممتدة من 10 إلى 14 سبتمبر 1960، مقرها فيينا. جاء ذلك كرد فعل تجاه الشركات النفطية الكبرى

(الأخوات السبع) التي قامت بتخفيضات متتالية لأسعار النفط الخام دون إعطاء أي اعتبار للدول المنتجة للنفط والتي اعتبرت هذا الإجراء مساسا بسيادتها وأهم مصادرها المالية (ختاوي، 2010، صفحة 274).

ويعد ميلاد هذه المنظمة تحدّيا غير مسبوق لمجموعة من دول العالم النامي في مواجهة الاتجاهات الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات والدول الصناعية التي أنشأتها، خاصة وأن اجتماع هذه الدول في كيان واحد قد شكل قوة نفطية كبيرة قدر مجموع صادراتها من النفط الخام عند تأسيسها حوالي 90 ٪ من الصادرات العالمية(Otaiba, 1978, p. 57) .

أما **أهداف المنظمة**: فهي تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للدول الأعضاء، من أجل ضمان أسعار عادلة ومستقرة للدول المنتجة للنفط؛ في المقابل العمل على ضمان مصالح الدول المستهلكة من خلال تأمين إمدادات نفطية فعالة، اقتصادية ومنتظمة لهذه الدول؛ كذلك ضمان عائدات عادلة على رأس المال بالنسبة للمستثمرين في الصناعة النفطية (OPEC).

من خلال هذه الأهداف يتضح أن منظمة الأوبك هي عبارة عن كارتل نفطي دولي تم تأسيسه بغية حماية مصالح الدول الأعضاء فيه.

الجدول رقم 01: أعضاء الأوبك الثلاثة عشر وتاريخ انضمامها

الأعضاء المؤسسين	تاريخ الانضمام	الدولة المنضمة	تاريخ الانضمام
إيران	10 سبتمبر 1960	**قطر**	جانفي 1961 **انسحبت في جانفي 2019**
العراق	10 سبتمبر 1960	**اندونيسيا**	جوان 1962 **العضوية مجمدة منذ نوفمبر2016**
الكويت	10 سبتمبر 1960	ليبيا	جوان 1962
العربية السعودية	10 سبتمبر 1960	الامارات المتحدة	منذ 1967
فنزويلا	10 سبتمبر 1960	الجزائر	جويلية 1969
		نيجيريا	جويلية 1971
		الإكوادور	نوفمبر 1973 **انسحاب منذ جانفي 2020**
		الغابون	جوان 1975 انسحبت عام 1995 عادت للمنظمة في جويلية 2016
		أنغولا	2007
		غينيا الاستوائية	2017
		الكونجو	2018

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على موقع منظمة الأوبك:

(https://www.opec.org/opec_web/en/about_us/25.htm)

مكانة الأوبك في السوق النفطية العالمية:

حسب تقديرات منظمة الأوبك فإن دول المنظمة تمتلك احتياطي نفطي ضخم يقدر بـ1189.80 مليار برميل أي ما يعادل 79.4 ٪ من إجمالي الاحتياطيات العالمية المؤكدة، منها 64.5 ٪ موجودة في دول الشرق الأوسط. وحسب نفس المصدر فإن دول الأوبك أنتجت عام 2018 ما قدر بـ31.755 م.ب/ي (مليون برميل يوميا) أي حوالي 42 ٪ من إجمالي الإنتاج العالمي المقدر بـ75.78 م.ب/ي، في حين صدّرت دول الأوبك جل إنتاجها، حيث قدرت صادراتها بـ24.67 م.ب/ي، وتعتبر المملكة العربية السعودية أكبر دولة منتجة للنفط داخل المنظمة بإنتاج قدر بـ10.32 م.ب/ي في عام 2018، (وكالة الانباء الجزائرية)[1] ما يجعلها تحتل مكانة كبيرة وصاحبة تأثير قوي على القرار النفطي داخل المنظمة.

هذه المعطيات تظهر المكانة المهمة التي تحتلها منظمة الأوبك في السوق النفطية الدولية، غير أن هذه المكانة شهدت تراجعا معتبرا مقارنة بالمكانة التي كانت تحتلها المنظمة خاصة في سنوات السبعينات والثمانينات، وهذا بالنظر لعدة أسباب ارتبطت بتحركات الدول الصناعية الكبرى للنفط لمواجهة سيطرة المنظمة على السوق النفطية الدولية، بالإضافة إلى تعاظم دور الدول النفطية خارج الأوبك، ما قلل من هامش حركتها بداية من سنوات التسعينات، كما أن دول الأوبك إذا قارنّا حجم إنتاجها من النفط بحجم احتياطاتها النفطية فإنها تلعب دورا أقل بكثير مما يمكن أن تلعبه في السوق النفطية الدولية، تاركة المجال لدول نفطية من غير دول المنظمة، بالإضافة إلى زيادة منافسة الطاقات البديلة للنفط، خاصة منها الطاقات المتجددة الصديقة للبيئة.

بالرغم من ذلك تبقى منظمة الأوبك قوة مؤثرة في السوق العالمية للنفط، لكن ليس كما كانت في فترة سابقة أين كانت تحدد لوحدها قواعد هذه السوق.

3. منظمة الأوبك وخطر الزوال :

هناك عدة أسباب تنذر بخطورة الوضع بالنسبة لمنظمة الأوبك، سواء فيما تعلق بلغة الأرقام أو ما تعلق بلغة الأحداث، فعندما نحاول أن نقرأ كل الأحداث والمعطيات المحيطة بقضايا النفط والسوق النفطية الدولية في السنوات الأخيرة، قد يدفعنا ذلك للتشاؤم حول مستقبل منظمة الأوبك، بحيث تسلسلت المشاكل التي تواجهها المنظمة الواحدة تلوى الأخرى، إذ لا تكاد تتخلص هذه المنظمة من مشكل واجهها إلا برز مشكل أخر أمامها.

[1] لقد اعتمدنا على الإحصائيات الرسمية لمنظمة الأوبك، بحيث يمكن أن نجد بعض الاختلاف في الأرقام من مصادر أخرى، وهذا الأمر موجود في عالم النفط والطاقة، الذي لا يقف فيه الصراع في السوق ولكن كذلك في عالم الأرقام والإعلام. كما اعتمدنا على إحصائيات قبل أزمة الكوفيد، لأن تأثيراتها ظرفية تنتهي مع انتهاء الوباء وبالتالي لا يمكن أن نبني عليها نتائج دراستنا.

وفيما يأتي نفصل في أهم هذه الأحداث التي تشكل خطرا حقيقيا يهدد المنظمة بالزوال، والتي بعضها جديد مستحدث، وبعضها قديم، لكنه مستمر في الزمن و تأثيره متعاظم.

أولا- انسحاب بعض الأعضاء من المنظمة: الانسحاب التاريخي لدولة قطر

شهدت المنظمة خاصة منذ بداية سنوات التسعينات انسحاب أو تجميد العضوية من طرف بعض الأعضاء، فحسب المادة 8 من النظام الأساسي للمنظمة فإنه على الدول الراغبة في الانسحاب إخطار الأمانة العامة، ويدخل هذا الانسحاب حيز التنفيذ بداية من السنة اللاحقة لاستلام مؤتمر أوبك قرار الانسحاب (OPEP, 2021, p. 06)، مثلما هو الشأن بالنسبة للدول الآتية:

- جمدت الإكوادور عضويتها عام 1992، ثم أعادت تفعيل العضوية عام 2007، لكنها قررت سحب عضويتها من المنظمة ابتداء من الفاتح جانفي 2020.

- أنهى الجابون عضويته عام 1995، ثم عاد للمنظمة من جديد عام 2016.

- جمدت أندونسيا عضويتها عام 2009، ثم أعادت تفعيلها في جانفي 2016، ثم قامت بتجميدها مرة أخرى في نوفمبر من نفس السنة.

يعود تجميد أو إنهاء العضوية بالنسبة لهذه الدول - هي دول نفطية صغيرة - غالبا لأسباب اقتصادية بعيدة عن كل السياقات الجيوسياسية، تتعلق بقدرة تلك الدول على تصدير النفط، أو لمعطيات تتعلق باقتصادياتها الداخلية، فعلى سبيل المثال وليس الحصر فإن دولة أندونسيا قد دخلت عصر ما بعد النفط، فهي تعد من أبرز الدول الصاعدة في العالم التي حققت تقدما اقتصاديا معتبرا، الأمر الذي جعلها دولة مستهلكة للنفط، بحيث لم يعد لها قدرات تصديرية كافية للنفط، ما جعلها تجمد عضويتها في المنظمة، ويعتبر تجميد أندونسيا لعضويتها دليل على أنها استطاعت الخروج من منطق الريع أو الدولة الريعية الذي لم يستطع باقي الأعضاء التخلص منه.

فقدان عضو تاريخي في المنظمة:

يعتبر انسحاب قطر في جانفي 2019 من منظمة الأوبك – البلد العضو منذ 1961 أي بعد 58 سنة من العضوية -، أحد أهم الأحداث التي مست منظمة الأوبك، والتي تداولاتها كل عناوين الصحافة العالمية المختصة بقضايا النفط والطاقة وغير المختصة، هذا بالرغم من أن دولة قطر هي دولة نفطية صغيرة داخل المنظمة، فما الذي يختلف عن باقي الانسحابات؟

بالرغم من إجماع الخبراء النفطيين من أن الانسحاب القطري من أوبك ليس له تداعيات اقتصادية على منظمة الأوبك وعلى السوق النفطية والأسعار بالنظر لحجم الإنتاج القطري الهامشي، إلا أن تداعيات هذا الانسحاب من الناحية السياسية هي أقوى (أثار بسيكولوجية-جيوسياسية)، حيث استطاعت المنظمة من قبل تجاوز الخلافات السياسية بين أعضائها بهدف تحقيق مصالحها الاقتصادية - فالمنظمة كانت دائما تجمع بين: إيران الخميني، عراق صدام حسين، دول الخليج حليفة الولايات المتحدة وعلى رأسها العربية السعودية، فنزويلا شافيز الياسارية...الخ -، فلأول مرة في تاريخها أخفقت المنظمة في الحفاظ على نفسها من الانقسام، والكل يعلم أن الانسحاب القطري هو نتيجة للخلافات مع السعودية خاصة، وليس كما صرحت به قطر بأن ذلك يعود لاعتبارات فنية-اقتصادية تتعلق بتوجهاتها المستقبلية لتطوير قطاع الغاز، وأن القرار لا علاقة له بالأحداث السياسية التي تطبع علاقاتها بجيرانها.

بالرغم من الأزمات السياسية الكبيرة بين أعضاء المنظمة إلا أن المنظمة لم تشهد انسحاب أحد هؤلاء الأعضاء، فقطر وجهت ضربة كبيرة للسعودية داخل المنظمة التي تسيطر عليها تاريخيا، وأدخلت الشكوك بين أعضائها حول جدوى بقاء المنظمة خاصة في ظل التنامي الكبير للإنتاج الأمريكي للنفط الصخري، لكن يبقى أكبر خطر لهذا الانسحاب هو ما يعرف بـ"نظرية الدومينو" فهل سيؤدي استياء أطراف أخرى لهيمنة السعودية على المنظمة إلى انسحابها؟ ما يهدد مستقبل المنظمة.

في هذا السياق أعرب المندوب الإيراني بالمنظمة " كاظم بور أردبيلي " عن أسفه لانسحاب قطر، لكنه في نفس الوقت أبدى تفهمه لهذا الانسحاب، نظرا إلى ما آلت إليه الأوضاع داخل المنظمة، حيث صرح بأن الكثير من الأعضاء يشعرون بخيبة الأمل تجاه السعودية وروسيا، اللتان تتخذان قرارات منفردة بشأن الإنتاج في إطار ترأسهما للجنة الوزارية المشتركة للمراقبة التي تم إنشائها من طرف " الأوبك بلاس[2] " دون توافق مسبق مع الأعضاء الأخرين (وحدة الدراسات السياسية، 2018، صفحة 03)، في المقابل صرح أحد المسؤولين السعوديين لجريدة الرياض أن هذا الانسحاب يدخل في إطار تحالفات شريرة جديدة للدوحة مع إيران. كما أن هناك تخوف مبرر من احتمال انسحاب فنزويلا صاحبة أكبر احتياطي نفطي في العالم من منظمة الأوبك في حال وصول حزب اليمين إلى السلطة.

ثانيا- خروج المنظمة من سياقها الجيو-تاريخي والجيو-سياسي:

نقطة أخرى ارتبطت بتاريخ منظمة الأوبك، وهي نضالها من أجل الدفاع عن مصالح الدول المنتجة للنفط في مواجهة الدول المستهلكة في السوق النفطية الدولية، وهذا هو سبب وجودها، لكنها كذلك قامت

[2] أوبك بلاس هي ليست منظمة وإنما عبارة تحالف دولي ظرفي بين دول منظمة الأوبك وبعض الدول النفطية من غير الأوبك من أجل إعادة التوازن للسوق النفطية بعد تعرض الأسعار لخطر الانهيار.

بمرافقة القضايا العادلة لدول الجنوب في صراعها ضد الامبريالية الرأسمالية العالمية، خاصة نضال الدول العربية وصراعها ضد الكيان الصهيوني، حيث لأول مرة في التاريخ تم استخدام سلاح النفط لتحقيق أهداف جيوسياسية ضد مصالح الدول الغربية الداعمة لإسرائيل في حرب 1973، لكن اليوم أكثر فأكثر الأعضاء غير مرتبطين بهذا الرهان.

حاليا تشهد المنظمة ازدياد عدد الدول غير العربية وتراجع عدد الدول العربية داخل المنظمة بانسحاب قطر، خاصة دول إفريقيا جنوب الصحراء والتي وصل عددها إلى خمس دول، وهذا العدد مرشح للارتفاع مستقبلا مع إمكانية انسحاب دول عربية أخرى، ما قد يفقد الأمل مستقبلا من دخول القضايا العربية الشرق أوسطية في حسابات المنظمة، وزوال التضامن العربي الإسلامي الذي ساد المنظمة في فترات تاريخية سابقة، وهو مدعاة لزيادة الرؤى وبالتالي الخلافات داخل المنظمة.

ثالثا- السلوك العدواني الأمريكي تجاه المنظمة خاصة في عهد ترمب:

تهديد ترمب في مرات عديدة لمنظمة الأوبك، خاصة من خلال محاولته وضع قانون أمريكي يعاقب المنظمة على اعتبارها كارتل يحتكر التجارة النفطية ويعيق تحرير السوق، كما كتب في إحدى تغريداته على تويتر بتاريخ 20 سبتمبر 2018، حيث بدأت وزارة العدل الأمريكية رسميا بمراجعة تشريعات (مشروع قانون NOPEC : No Oil Producing and Exporting Cartels Act) الذي يعطي القضاء الأمريكي حق متابعة أعضاء المنظمة بموجب **" قانون شيرمان Shairman Acte** [3] "، (وحدة الدراسات السياسية، 2018، الصفحات 2-3)، الأمر الذي يقوض تحركات المنظمة مستقبلا للتأثير على السوق النفطية لصالح المنظمة. والجدير بالذكر أن السلطات الأمريكية قامت في 1890 بإصدار قانون مضاد للتروستات Loi Anti Trust " Sherman Act " الذي بمقتضاه يُمّنع قيام أي نوع من التّحالفات التي من شأنها أن تقلّص من التبادلات التجارية (Durant, 1978, p. 06)، وكانت النتيجة تفكيك شركة ستندارد أويل أوف أوايو النفطية سنة 1911 إلى 33 شركة فرعية أهمها: شركة إكسون، موبيل، أموكو، أركو، ستندارد أويل أوف أُوايو (التي احتفظت باسم الشركة الأم)...الخ، والتي لا يزال بعضها يلعب دورا مهما إلى يومنا هذا (Chevalier, 1986, p. 16).

[3] قامت السلطات الأمريكية في 1890 بإصدار قانون مضاد للتروستات Loi Anti Trust الذي عُرف بقانون شيرمان " Sherman Act "، حيث يمنع قيام أي نوع من التّحالفات التي من شأنها أن تقلّص من التبادلات التجارية (Durant, 1978, p.6)، وكانت النتيجة تفكيك شركة ستندارد أويل أوف أوايو النفطية سنة 1911 إلى 33 شركة فرعية أهمها: شركة إكسون، موبيل، أموكو، أركو، ستندارد أويل أوف أُوايو (التي احتفظت باسم الشركة الأم)...الخ، والتي لا يزال بعضها يلعب دورا مهما إلى يومنا هذا (Chevaliere, 1986, p.16).

أما بخصوص الرئيس الأمريكي الجديد جو بايدن، فإن الكثير من الملاحظين يعتبرون أنه خلال فترة حكمه سيكون هناك احتمال لتخفيف العقوبات الأمريكية على إيران ومنه عودة النفط والغاز الإيراني للسوق الدولية للطاقة، ما سيعرض هذه السوق للخلل من خلال زيادة العرض العالمي.

رابعا- تعاظم دور الدول النفطية خارج الأوبك (فواعل نفطيين جدد) في مقابل تراجع دور الأوبك:

بالرغم من أن منظمة الأوبك اليوم تستحوذ تقريبا على 80٪ من الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط الخام، إلا أن حصتها من إجمالي الإنتاج العالمي قد تراجعت بصفة واضحة (حسب تقديرات المنظمة فهي وصلت إلى 42٪ من الإنتاج العالمي، الأمر الذي جعل تأثير الدول المصدرة للنفط من غير أعضاء المنظمة يتزايد خاصة بعد الاكتشافات العديدة لحقول نفط جديدة في مناطق عديدة من العالم، ومعه زيادة العرض النفطي العالمي.

خامسا- تحول السوق النفطية من سوق للمنتجين إلى سوق للمستهلكين:

بعد تأسيس الوكالة الدولية للطاقة سنة 1974، قررت هذه المنظمة التي تشمل الدول الصناعية المستهلكة للنفط التقليل من سيطرة منظمة الأوبك على السوق النفطية الدولية، من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات، كان على رأسها ترشيد استهلاك النفط، زيادة الفعالية الطاقوية، إنشاء مخزون نفطي استراتيجي يسمح لها مواجهة الأزمات النفطية، وكذلك تنويع مصادر الإمداد للتقليل من الاعتماد على نفط دول الأوبك وخاصة منه النفط الشرق أوسطي، الأمر الذي جعل دور الدول المنتجة للنفط يتراجع مع مرور الوقت لصالح الدول المستهلكة التي أصبح حجم طلبها على النفط هو المحدد الرئيسي في السوق، خاصة في ظل زيادة العرض النفطي العالمي في السنوات الأخيرة.

سادسا- منافسة الطاقات البديلة والمتجددة للنفط:

خاصة في ظل زيادة الاكتشافات الغازية في العالم، في أستراليا، وكذلك في منطقة شرق المتوسط..الخ، وزيادة الصادرات العالمية من الغاز المسال، بالإضافة إلى اعتماد عديد دول العالم سياسات طاقوية مبنية على تطوير الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح ..الخ، خاصة في إنتاج الكهرباء.

سابعا- تزايد الوعي البيئي العالمي:

شهد العالم تزايد الأصوات الداعية إلى تطوير وزيادة استخدام الطاقات النظيفة، في مقابل الخروج من التبعية للوقود الأحفوري - خاصة النفط - المتسبب في زيادة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وظاهرة الاحتباس الحراري.

وتعتبر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، ومن ضمنها بروتوكول كيوتو (الذي دخل حيز التنفيذ عام 2005) أهم الاتفاقيات التي تؤثر على التجارة النفطية العالمية، بحيث وضع بروتوكول كيوتو مسارا تعتمده الدول في وضع سياساتها الطاقوية لتخفيض انبعاثات الغازات الحبيسة، خاصة غاز ثاني أكسيد الكاربون الناتج عن احتراق الوقود الأحفوري، الأمر الذي يؤدي حتما إلى تقليص استهلاك هذا الوقود خاصة النفط منه لصالح الطاقات النظيفة. وفي دراسة قامت بها منظمة الأوبك حول أثار تطبيق هذا البروتوكول، وجدت أن استهلاك النفط وأسعاره، وبالتالي عائداته ستتأثر سلبا من جراء تطبيقه (المنيف، 2008، الصفحات 83-84).

ثامنا- الذروة النفطية وازدياد الاستهلاك الداخلي لدول الأوبك:

هناك العديد من الدراسات التي تتحدث عن تراجع احتياطيات بعض دول الأوبك ووصول هذه الدول إلى ذروتها النفطية (بالرغم من إخفاء ذلك على الرأي العام)، بالإضافة إلى زيادة نسبة الاستهلاك الداخلي للنفط فيها، ما سيحد بشكل متزايد من القدرات التصديرية لهذه الدول.

ولقد جاء في تقرير لشركة BP البريطانية عام 2006 أن العالم سيصل إلى ذروته النفطية بعد 40 سنة عادا السعودية التي يتوقع استمرار تدفق النفط فيها لمدة أطول من ذلك، بينما تقديرات الوكالة الدولية للطاقة فهي أقل من ذلك بكثير (محجوب، 2017، صفحة 03).

تاسعا- طفرة النفط والغاز الصخري:

لقد أصبح بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية أن تلعب لعبة الإخلال باستقرار السوق، من خلال إنتاجها للنفط الصخري، مع العلم أن الولايات المتحدة أصبحت منذ 2014 تلبي ثلثي 3/2 احتياجاتها من النفط، بعدما كانت قبل عشر سنوات توفر فقط ثلث 3/1 احتياجاتها النفطية تستورد جلها من دول الشرق الأوسط، بل حتى أنها أنتجت خلال الأسبوع الأخير من شهر نوفمبر 2018 أكثر مما تحتاجه من النفط، ومنه قد ولى عصر تبعية الولايات المتحدة لنفط دول الأوبك الشرق أوسطية، بل أن الولايات المتحدة أصبحت بفضل إنتاج النفط الصخري تعد أول منتج عالمي للنفط(Mauerhan, 2019) .

نتيجة لذلك أصبحت أسعار النفط خارج سيطرة منظمة الأوبك، متجهة إلى الانخفاض، بينما كان في وقت مضى بإمكان هذه الأخيرة تقليص الإنتاج لترتفع الأسعار من جديد، الأمر الذي لم يعد متاح اليوم، ما دفع الأوبك التوجه إلى منتجين من خارج المنظمة من أجل إعادة التوازن للسوق.

عاشرا- خطر حلول أوبك بلاس محل منظمة الأوبك:

أصبح اليوم يطرح سؤال مهم هو هل وقعت منظمة الأوبك في تبعية من نوع جديد هي تبعيتها لدول نفطية من غير الأوبك (روسيا بالتحديد) ؟ أي هل أوبك بلاس تكون قد حلت محل الأوبك ؟

بعد التحولات الأخيرة التي مست عالم النفط، أصبح هناك توجه لاختزال القرار النفطي في يد ثلاثية، روسيا والسعودية من جهة أوبك بلاس كثاني وثالث منتج للنفط في العالم على التوالي، ومن جهة أخرى الولايات المتحدة الأمريكية أول منتج ومستهلك للنفط في العالم.

في إطار بحث منظمة الأوبك عن حلول لمعضلة تحكم الدول المستهلكة في السوق النفطية وتراجع الأسعار خاصة بعد أزمة سنة 2014، كان الحل الوحيد هو القيام بتحالفات جديدة مع دول غير الأوبك، وعلى رأسها روسيا في إطار ما عرف بأوبك بلاس أي (الأربعة عشرة عضو من الأوبك (+) إحدى عشرة دولة منتجة للنفط خارج المنظمة) ما يمثل تقريبا 50 ٪ من الإنتاج العالمي للنفط، الأمر الذي سمح بعودة الأسعار من جديد إلى مستوى مقبول، بعدما قررت دول الأوبك بلاس خفض إنتاجها في عدة مناسبات، (Sereni, 2018) وبذلك تكون أوبك بلاس إلى يومنا هذا قد حققت نجاحا في تجنب انهيار الأسعار.

لكن مصالح السعودية وروسيا الاقتصادية والجيوسياسية تختلف عن جل الأعضاء في منظمة الأوبك، التي هي بحاجة لأسعار مرتفعة للنفط كفنزويلا والجزائر مثلا - اللتان تعتبران أن السعر المقبول هو في حدود الـ 80 دولار -، حيث أعلن الرئيس الروسي بوتين في سنة 2018 بأن: " سعر 60 دولار هو سعر مناسب "، وجاء ذلك بعد ضغط الرئيس الأمريكي " ترمب " على كل من روسيا والسعودية، فروسيا في الكثير من الأحيان تغلب المصالح الجيوسياسية الطويلة المدى على المصالح النفطية الظرفية، أما السعودية فيعتبر سعر 60 دولار مناسبا لها بالنظر إلى حجم إنتاجها،(Destang, 2021) ويسمح لها بتوفير الأموال الضرورية لمواصلة حربها في اليمن، بالإضافة إلى أن السعودية لا تريد أن تفقد حصتها من السوق لصالح منتجي النفط الصخري في حال ارتفاع الأسعار لأكثر من ذلك، كما أن قضية خاشقجي أضعفت كثيرا الموقف التفاوضي للسعودية.

الأمر الذي يزيد من الخلافات والانقسامات داخل منظمة الأوبك، حيث استاءت بعض دول المنظمة من استمرار هيمنة وتحكم السعودية في القرار النفطي داخل المنظمة من خلال التنسيق مع روسيا متجاوزة الأعضاء الأخرين داخل المنظمة كما ذكرنا سابقا، مثل الاتفاق الذي حدث بينهما لزيادة الإنتاج بطلب من ترمب في 20 سبتمبر 2018 عشية الانتخابات النصفية للكونغرس الأمريكي، حيث انخفضت الأسعار نتيجة قرار رفع الإنتاج في شهر واحد من 85 دولار إلى 50 دولار (وحدة الدراسات السياسية، 2018، صفحة 02).

احدى عشر- تأثير القضايا الإستراتيجية المستجدة على المنظمة:

منذ تأسيس منظمة الأوبك، والمنظمة تشهد تنافس وصراع دبلوماسي بين أعضائها سواء فيما تعلق بالقضايا النفطية أو فيما تعلق بعوامل أخرى مرتبطة بالمصالح الإستراتيجية الإقليمية لبعض الدول الأعضاء، إلا أنه دائما استطاعت المنظمة تجاوز هذه المشاكل وتغليب المصالح المشتركة التي جمعتهم داخل المنظمة، فإيران بالرغم من الهيمنة السعودية على المنظمة لم تقرر الانسحاب حتى لا تترك المجال للسعودية لبسط سيطرتها على المنظمة وزيادة حصار إيران نتيجة انعزالها النفطي، واليوم نشهد تعاظم وتزايد الصراع خاصة بين منتجين كبيرين داخل المنظمة كالسعودية وإيران في كل من لبنان، سوريا، اليمن، وفيما تعلق بالملف النووي الإيراني..، فهل ستستمر هذه الدول في تجنيب المنظمة تداعيات هذا الصراع ؟

4. منظمة الأوبك منظمة لم تنتهي:

بالرغم من كل ما ذكرناه عن الأشياء التي تهدد بقاء منظمة الأوبك، إلا أن العديد من المعطيات تجعل من وجود المنظمة أمرا محتوما بالنسبة للدول المنتجة للنفط أو بالنسبة للدول الكبرى، كما أن العاطفة والتاريخ تجمعنا بهذه المنظمة، فهي منظمة من دول الجنوب، ويجب أن تبقى منظمة لدول الجنوب، إذ لا يمكن لدول خارج هذا الإطار الجيوسياسي أن تؤسس لمنظمة تكون بديلة لأوبك. الاقتصاد.. التاريخ والجيوسياسة تجيب على ذلك.

فمن جهة منظمة الأوبك، التاريخ يظهر أن الأوبك شهدت فترات أسوء من حيث انهيار الأسعار مما وصلت إليه اليوم، إلا أنها لم تنفجر.

إن ما حققته الأوبك من خلال التحالف مع دول غير الأوبك في إطار أوبك بلاس - وإن كانت نتائجه محدودة إلا أنها سمحت بعودة الاستقرار إلى السوق – أظهر جدوى وقدرة المنظمة في إمكانية اتخاذ قرارات تجمع أعضاءها بمختلف تناقضاهم، وخاصة قدرتها على توسيع التفاهم مع دول خارج المنظمة.

كما أن الحفاظ على بقاء منظمة الأوبك يسمح للدول الأعضاء بالحصول على قدر من الإيرادات التي تحتاجها هذه الدول للحفاظ على مستوى من التنمية (منطق الدول الريعية)، يجنبها حدوث أزمات اقتصادية داخلية من السهل أن تتحول إلى أزمات اجتماعية ثم سياسية تهدد استقرار وأمن هذه الدول.

أما من جهة الدول الكبرى، فهي تنظر إلى منظمة الأوبك بمنظور المصالح في إطار الهيمنة الرأسمالية العالمية، بالرغم مما تسببه لها منظمة الأوبك من مشاكل تتعلق بارتفاع أسعار الوقود داخل هذه الدول وتأثير ذلك على رفاهية مواطنيها، وكذا تأثير ذلك على الحياة السياسية فيها، لكن هناك مسائل جيوسياسية وجيواقتصادية تجعل من بقاء منظمة الأوبك ضرورة لاستمرار هذه الهيمنة، نذكر منها:

تعتبر الدول المصدرة للنفط سوق لفائض منتجات الدول المصنعة الكبرى، من خلال توفر الأموال النفطية، فلا يمكن لهذه الدول الاستغناء عن هذه السوق في حال تراجع أسعار النفط لفترة طويلة، كما تستخدم ما يسميه الغرب بالفوائض النفطية للاستثمار في الدول المصنعة، الأمر الذي يسمح بتوفير عديد مناصب الشغل فيها، كالتزام السعودية خلال سنة 2017 لاستثمار حوالي 400 مليار دولار في الولايات المتحدة جزء منها عبارة صفقات شراء أسلحة، فهل يستغني الغرب عن ذلك.

كما يعتبر النفط الغطاء الوحيد للدولار الأمريكي، فزوال منظمة الأوبك سيمثل ضربة قوية للسوق النفطية يصعب النهوض منها، الأمر الذي قد سيتسبب في انهيار سعر الدولار، فهل الولايات المتحدة هي مستعدة لمثل هذا الأمر.

أمر أخر، هو استخدام النفط ومنظمة الأوبك خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية كوسيلة وأداة للهيمنة الإستراتيجية، أغلب منافسي الولايات المتحدة (أوروبا، الصين، اليابان، الهند..)، هم في تبعية نفطية كبيرة للخارج باستثناء روسيا التي تمتلك احتياطيات غازية ونفطية كبيرة، الأمر الذي يشكل تهديدا للأمن الطاقوي لهذه الدول، وهذا ما يبرر سبب وجود إرادة أمريكية قوية لبقاء النفط الطاقة المسيطرة في العالم، انطلاقا من المقولة التي تقول " أن من يسيطر على النفط يسيطر على العالم "، كما أن الولايات المتحدة هي بحاجة إلى حلفاء أقوياء لكن ليس بالدرجة التي تسمح لهم بمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية على الزعامة العالمية.

بالإضافة إلى مجموعة من النقاط الأخرى التي تزيد من أهمية استمرار وبقاء منظمة الأوبك، وهي كالآتي:

- دور المال النفطي في تحقيق التوازن الاستراتيجي الإقليمي، والحفاظ على الأمن والسلم خاصة في منطقة الشرق الأوسط (وإن كان نسبيا).

- تمويل المشاريع الإستراتيجية للقوى الكبرى، مثل المشاريع الأخيرة في إطار إستراتيجية الفوضى الخلاقة (دور المال النفطي السعودي والإماراتي في كل من العراق، سوريا وليبيا..).

- استخدام منظمة الأوبك كفضاء دبلوماسي للحوار بين أطراف متصارعة ومتناقضة داخل المنظمة.

5. الخاتمة:

على الرغم من الضعف والانقسام الداخلي الذي وصلت إليه المنظمة اليوم، إلا أنها لم تنتهي، حيث أثبتت في الكثير من الأحيان نجاحها في الوصول إلى قرارات مهمة ساهمت في الحفاظ على استقرار السوق النفطية وعدم انهيارها.

حيث توصلنا خلال هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

- حاجة الولايات المتحدة الأمريكية والشركات النفطية الكبرى لمنظمة الأوبك لإحداث التوازن المرغوب في السوق دون الإضرار بمصالحها، وكذا الحفاظ على هيمنة الدولار الأمريكي على تجارة النفط العالمية، واستخدام المنظمة كوسيلة ضغط ضد القوى المنافسة لزعامة أمريكا على العالم كالصين، الهند (القوى الصاعدة)، الاتحاد الأوروبي، اليابان (حلفاء أمريكا)..، الولايات المتحدة هي بحاجة لحلفاء أقوياء لكن ليس للدرجة التي تمكنهم من منافستها على الزعامة العالمية، باستثناء روسيا التي تمتلك احتياطيات نفطية وغازية كبيرة.

لذلك تعد منظمة الأوبك أداة من أدوات إدارة العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية، لا تحبها أمريكا لكنها تعتبرها ضرورة.

- تخلف دول الأوبك هو أصل وسبب بقائها، دليل ذلك هو تجميد أندونسيا عضويتها في المنظمة بعد أن حققت تقدما اقتصاديا معتبرا وأصبح قطاعها الصناعي يستهلك جل إنتاجها النفطي، خاصة في ظل تراجع احتياطياتها النفطية.

- رفض منظمة الأوبك تحمل لوحدها أعباء تحقيق التوازن في السوق النفطية الدولية من خلال خفض الإنتاج، وتحميل الدول المنتجة للنفط من غير الأوبك مسؤولياتها في ذلك إلى جانب الأوبك.

- التنبؤ بعودة الاستقرار للسوق النفطية العالمية بعد هزيمة ترمب في الانتخابات الأمريكية، الأمر الذي سينهي (أو يقلل) الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين وتأثيرها على تراجع الطلب العالمي على النفط، بالإضافة إلى قرب زوال أزمة الكوفيد العالمية وتأثيراتها السلبية في كل المجالات.

- استبعاد استخدام سلاح النفط جيوسياسيا (مستقبلا)، بالنظر إلى الوضع داخل المنظمة من صراعات بين أعضائها، بالإضافة إلى زيادة حصة دول غير الأوبك من حجم الصادرات العالمية.

- بقاء منظمة الأوبك فاعلا رئيسيا في السوق النفطية الدولية، بالرغم من تراجع حصتها من هذه السوق لكونها صاحبة أكبر احتياطات نفطية عالمية، وقلة تكلفة إنتاج النفط فيها وكذا قرب الأسواق العالمية منها.

غير أن استمرار منظمة الأوبك مرهون بقدرة هذه الأخيرة على التأقلم ومسايرة الأحداث والتحديات التي تعيشها في الوقت الراهن والمستجدة منها، لذلك وجب عليها:

- إثبات قدرتها على تعزيز التعاون والتفاهم بين أعضائها، الأمر الذي يسمح من اتخاذ القرارات المناسبة حتى في ظل التناقضات السياسية التي تطبع العلاقات بين مختلف أعضائها.

- إمكانية توسيع العضوية لأعضاء جدد، لتعزيز مكانة ووزن المنظمة في السوق النفطية وزيادة نفوذها وتأثيرها فيه، لكن هذا لا يبقى من دون خطر، خاصة عند انضمام أعضاء جدد من خارج السياق التاريخي والجيوسياسي الذي تأسست خلاله المنظمة.

- مواصلة الاتصال والتنسيق مع الدول النفطية خارج المنظمة خاصة في إطار أوبك بلاس، وهذا خدمة لمصالح الدول المنتجة للنفط، خاصة روسيا مع وجوب الحذر في التعامل مع هذه الأخيرة، التي قلنا أنها تغلب أحيانا مصالحها الجيوسياسية الضيقة على حساب المصالح الاقتصادية الظرفية.

- زيادة الاهتمام بالصناعات النفطية التكريرية والبتروكيماوية ذات القيمة المضافة الكبيرة مقارنة بتصدير النفط الخام بالنسبة لدول الأوبك، مما سيجعلها لاعبا مهما في مجالات المنتجات النفطية، وكذا ضرورة زيادة الاستثمار في نفط الأوفشور لرفع القدرات الإنتاجية.

في الأخير، سيأتي اليوم الذي لا محال فيه لزوال منظمة الأوبك لسبب أو لأخر، فحتى وإن زالت المنظمة، فإن نفط دول الأوبك سيبقى موجود، ولكنه سيدخل في إطار لعبة نفطية جديدة تتحول فيها موازين القوى اقتصاديا وجغرافيا، كما أنها ستبقى دائما مرتبطة بمصالح القوى الامبريالية الرأسمالية العالمية.

عندئذ يجب على هذه الدول كما وجب عليها اليوم، استخدام إيرادات نفطها في تطوير قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى كالصناعة والفلاحة والسياحة...الخ، حتى لا تبقى رهينة أسعار النفط الخام في السوق الدولية كما هي عليه اليوم.

انطلاقا من ذلك يجب التأكيد على أن منظمة الأوبك تلعب دورا أهم وأوسع مما حدد في ميثاقها، حيث يتجاوز مسائل الأسعار والأسواق والحصص.. إلى المسائل الجيوسياسية والأمنية للدول.

6. قائمة المراجع

- Briac Destang .(2021 ,03 25) .*Existe-t-il encore un avenir pour l'OPEP* تاريخ الاسترداد *?* 10https://www.fournisseur-energie.com/avenir-lopep0./ 05 ,2021، من
- Chevalier, A. (1986). *Le pétrole.* paris: la Découverte.
- Durant, D. (1978). *La politique pétrolière international.* Paris: (Que s'ai-je) presse universitaire de France.
- Mauerhan, F. (2019, 01 03). *Pétrole: L'Opep a-t-elle encore un avenir?* Consulté le 04 13, 2021, sur https://www.franceculture.fr/economie/petrole-lopep-a-t-elle-encore-un-avenir.
- OPEC. (n.d.). *Brief History*. Retrieved 04 21, 2021, from https://www.opec.org/opec_web/en/about_us/24.htm
- OPEP. (2021). *OPEP Statut.* Vienna.
- Otaiba, S. M. (1978). *l'OPEP et l'industries Pétrolière.* Pris: Technip.
- Sereni, J.-P. (2018, 12 18). *À quoi sert encore l'OPEP?* Consulté le 03 31, 2021, sur https://orientxxi.info/magazine/a-quoi-sert-encore-l-opep,2817
- عبد الحفيظ عبد الرحيم محجوب. (2017). *دور أوبك بقيادة السعودية في استقرار أسواق النفط العالمية*. السعودية: دار الناشري.
- ماجد بن عبد الله المنيف. (جانفي, 2008). منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك): نشأتها وتطورها والتحديات الت تواجهها. *بحوث اقتصادية عربية* ، الصفحات 69-88.
- محمد ختاوي. (2010). *النفط وتأثيره على العلاقات الدولية*. بيروت: دار النفائس للطباعة والنشر.
- وحدة الدراسات السياسية. (2018). *خروج قطر من أوبك: الأسباب والتداعيات المحتملة*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- وكالة الانباء الجزائرية. (بلا تاريخ). *Le pétrole de l'OPEP représente 42% de la production mondiale en 2018* من 2021 ,03 25 تاريخ الاسترداد . http://www.aps.dz: http://www.aps.dz/economie/90307-le-petrole-de-l-opep-represente-42-de-la-production- mondiale-en-2018